ترجمـــات

تحركات بكين المقبلة في بحر الصين الجنوبي
كيف ترسّخ الصين سيطرتها وتحوّلها إلى أمر واقع

بقلـــم

ليـــن كـــوك

ترجمة: صفـــا مهـــدي عسكـــر

تحرير: د. عمار عباس الشاهين

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

في نيسان 2025 وطئت عناصر من خفر السواحل الصيني جزيرة ساندي كاي وهي لسان رملي غير مأهول في جزر سبراتلي ببحر الصين الجنوبي ونشرت العلم الصيني فوقها، وفي معظم أنحاء العالم مرّ هذا التصرف من دون أن يحظى باهتمام يُذكر، لكنه بوصفه أول إعلان صيني رسمي وميداني للسيادة على معلم بري غير مأهول منذ أكثر من عقد عكس تحولًا أوسع في مساعي بكين لإحكام سيطرتها، إذ عادت الصين إلى منازعة الدول الأخرى على المعالم البرية المتنازع عليها بعد سنوات كانت فيها النزاعات حول الحقوق البحرية المصدر الرئيسي للتوتر.

ويعكس استهداف بكين للمعالم غير المأهولة الذي لا يقتصر على ساندي كاي تحولًا مهمًا منذ آخر حملة كبرى لها في مجال إنشاء الجزر، ففي الفترة الممتدة بين أواخر عام 2013 و2015 عندما تركز الجزء الأكبر من تلك الأعمال جرفت الصين الرمال والشعاب المرجانية لتوسيع سبعة معالم كانت تحتلها بالفعل ثم أقامت عليها منشآت عسكرية ومدنية، ومن خلال توسيع أنشطتها لتشمل المعالم غير المأهولة تضغط بكين على التزام غير ملزم تعهدت به عام 2002 مع أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، يقضي بعدم توطين السكان فيها. وفي الوقت نفسه تواصل بكين تحدي ممارسة جيرانها لحقوقهم السيادية في البحر، من خلال عرقلة أنشطة الصيد والطاقة البحرية، وإجراء مسوحات بحرية غير مصرح بها داخل مناطقهم الاقتصادية الخالصة. كما بدأت أساليب بكين تتغير مع تراجع وتيرة الحوادث عالية الحدة رغم أن الاشتباكات التي وقعت هذا الشهر تشير إلى أن هذا التراجع قد لا يستمر، ففي الفترة بين شباط 2023 وتموز 2024 دأبت سفن خفر السواحل الصيني والميليشيا البحرية الصينية على استخدام أشعة الليزر ذات الطابع العسكري وخراطيم المياه وتنفيذ مناورات خطرة وصدم السفن بهدف عرقلة مهام إعادة الإمداد والدوريات وعمليات الصيد الفلبينية، وقد يكون الهدوء الذي ساد النصف الأول من هذا العام قد عكس جزئيًا قرار مانيلا بصفتها الرئيسة الدورية لرابطة آسيان تخفيف سياستها القائمة على "الشفافية الجذرية" أي الكشف المنهجي للرأي العام عن الأفعال الصينية غير القانونية والقسرية في البحر، لكن التراجع الأوسع في حدة المواجهات يُرجح أنه يعكس قرار بكين الحد من المواجهات المباشرة بالتزامن مع مواصلتها الدفع بمطالباتها من خلال مشروعات بنية تحتية واسعة النطاق وأنشطة أكثر هدوءً مثل إجراء البحوث العلمية البحرية وتأكيد السيادة على المعالم البرية بصورة رمزية ووضع منشآت عائمة مؤقتة على المعالم المتنازع عليها أو بالقرب منها. وقد تبدو هذه التحركات الصينية الهادئة كل واحدة على حدة غير ذات أهمية تُذكر لكنها مجتمعة قد تغير المشهد الاستراتيجي، فهي تعقد حسابات الدول الساحلية التي قد ترى أن أي تحرك صيني منفرد أصغر من أن يبرر ردًا قد ينطوي على خطر التصعيد، ويزداد هذا القلق أهمية في ظل مواجهة هذه الدول تداعيات الحرب في "الشرق الأوسط" والتعريفات الجمركية الأمريكية الشاملة وهي ضغوط قد تدفع كثيرًا منها إلى إعادة ضبط علاقاتها مع بكين، وتهدد استراتيجية الصين الرامية إلى ترسيخ سيطرتها وتكريسها كأمر واقع في البحر وعلى اليابسة بإضعاف النظام الإقليمي وتقويض سيادة القانون. كما تهدد إجراءاتها الأقل صخبًا عنصرًا أساسيًا من الاستراتيجية الإقليمية للولايات المتحدة، فقد اعتمدت واشنطن على كشف السلوك الصيني غير القانوني

---

* Lynn Kuok, Beijing's Next Play for the South China Sea How China Is Normalizing Its Control, Foreign Affairs, July 29, 2026.

والقسري لحشد الحلفاء والشركاء خلف الجهود الرامية إلى حماية قانون البحار والحفاظ على النفوذ الأمريكي في المنطقة، وإذا أصبح الحلفاء والشركاء أقل استعدادًا أو قدرة على التصدي للتقدم الصيني فإن هذه الاستراتيجية ستتعرض للتعثر.

التحدي في البحر

يمتد النزاع في بحر الصين الجنوبي على مدى عقود ووفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تُعدّ أي مساحة من اليابسة تشكّلت طبيعيًا وتظل فوق سطح الماء عند أعلى مستوى للمدّ جزيرةً ويحق لها بحر إقليمي يمتد لمسافة تصل إلى 12 ميلًا بحريًا، وإذا كانت قادرة على إعالة سكان بصورة دائمة أو الحفاظ على حياة اقتصادية مستقلة فإنها قد تنشئ أيضًا منطقة اقتصادية خالصة تمتد لمسافة تصل إلى 200 ميل بحري، أما الصخور غير القادرة على ذلك فيمكنها إنشاء بحر إقليمي لكنها لا تمنح حق إنشاء منطقة اقتصادية خالصة. ويمكن للمعالم التي تبقى فوق سطح الماء عند أعلى مستوى للمدّ أن تكون موضع مطالبات سيادية مستقلة حتى إذا كانت تقع ضمن المناطق البحرية التابعة لدولة أخرى، في المقابل لا يجوز المطالبة بالمرتفعات التي لا تظهر إلا عند انخفاض المدّ أو بالمعالم المغمورة بالكامل الواقعة خارج البحر الإقليمي بوصفها أراضي ذات سيادة، وإذا كانت هذه المعالم تقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة أو الجرف القاري لدولة ساحلية فإن تلك الدولة تتمتع بحقوق سيادية وولاية قضائية عليها. وتطالب كل من بروناي والصين وماليزيا والفلبين وتايوان وفيتنام بالسيادة على بعض معالم بحر الصين الجنوبي أو جميعها، كما تؤكد هذه الدول إلى جانب إندونيسيا حقوقها السيادية وولايتها القضائية في مناطقها الاقتصادية الخالصة التي تتداخل مع المطالبات البحرية الصينية، وتنفي جاكرتا وجود نزاع بينها وبين الصين وفي الوقت نفسه لا تزال الصين والولايات المتحدة وقوى بحرية أخرى على خلاف بشأن حقوق المرور وحرية الملاحة في البحار.

قبل عشرة أعوام أصدرت هيئة تحكيم في لاهاي حكمًا منح الفلبين انتصارًا قانونيًا واسعًا، فقد انعقدت الهيئة للنظر في دعوى رفعتها الفلبين بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ورفضت أي مطالبة صينية بحقوق تاريخية داخل "خط النقاط التسع" وهو ترسيم حدودي على شكل حرف U يشمل جزءًا كبيرًا من بحر الصين الجنوبي من دون أن تقدم بكين في أي وقت إحداثيات تحدد هذا الخط، كما أوضحت الهيئة الاستحقاقات البحرية لمعالم جزر سبراتلي وضفة سكاربورو وهي جزيرة حلقية تقع غرب جزيرة لوزون الفلبينية الرئيسية وضفة ريد وهي جزيرة حلقية مغمورة تقع داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للفلبين وخلصت إلى أن أيًا من هذه المعالم لا ينشئ منطقة اقتصادية خالصة، أما المعالم التي تبقى فوق سطح الماء عند أعلى مستوى للمدّ فلا تستحق في أقصى الأحوال سوى بحر إقليمي، وتشكل ضفة ريد جزءًا من المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري للفلبين.

وعلى الرغم من أن الحكم كان ملزمًا قانونًا للفلبين والصين وحدهما فإنه عزز موقف الدول الساحلية الأخرى في جنوب شرق آسيا إذ أكد أن مطالبة الصين بحقوق تاريخية، أو أي منطقة اقتصادية خالصة يمكن أن تنشأ عن المعالم التي نظرت فيها الهيئة،لا يمكن أن تتجاوز حقوق تلك الدول السيادية في مناطقها الاقتصادية الخالصة، ولم تفصل الهيئة في مسألة السيادة على المعالم البرية المتنازع عليها لعدم امتلاكها الاختصاص القضائي اللازم للنظر في هذه المسألة. ورفضت الصين الحكم فور صدوره لكنها أوقفت لفترة أكثر ممارساتها تعارضًا معه بصورة واضحة، بما في ذلك التدخل في حقوق جيرانها المتعلقة بالموارد ومنع الصيادين غير الصينيين من الوصول إلى ضفة سكاربورو، وما إن تراجع الاهتمام الدولي بالقضية حتى استأنفت الصين تجاوزاتها.

ومنذ ذلك الحين أصبحت النزاعات المتعلقة بالحقوق السيادية والولاية القضائية في البحر المصدر الرئيسي للتوتر، وسعت بكين في البداية إلى ردع الدول الساحلية عن ممارسة حقوقها وكان أبرز مثال على ذلك تحذيرها هانوي من التنقيب عن النفط والغاز في المنطقة الاقتصادية الخالصة لفيتنام عامي 2017 و2018، ولم تتدخل واشنطن ثم مضت بكين خطوة أبعد فأرسلت سفنًا إلى المناطق الاقتصادية الخالصة التابعة لجيرانها لإجراء مسوحات زلزالية. وأصبحت مواقع الطاقة البحرية بؤرًا متكررة للتوتر ففي عام 2019 تسببت سفينة مسح صينية ترافقها سفن من خفر السواحل الصيني في مواجهة استمرت أشهرًا مع سفن خفر السواحل الفيتنامي وسفن مراقبة مصائد الأسماك عند ضفة فانغارد وهي منطقة مغمورة بعدما اتخذت السفينة مسارًا متعرجًا داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لفيتنام على نحو يتوافق مع عمليات المسح، وخلال أسابيع من عام 2020 ظلت سفن صينية تلاحق سفينة الحفر "ويست كابيلا" التي تعاقدت معها شركة الطاقة الماليزية المملوكة للدولة كما تحافظ الصين على وجودها حول ضفة ريد حيث تسعى مانيلا إلى تطوير موارد الطاقة، وأدى الصيد بدوره إلى احتكاكات مماثلة ولا سيما عند ضفة سكاربورو رغم أن هيئة التحكيم أكدت تمتع الصيادين من الصين والفلبين وتايوان وفيتنام بحقوق الصيد التقليدية هناك.

وتصاعدت المواجهات البحرية بصورة حادة منذ أوائل عام 2023 ولا سيما حول ضفة توماس الثانية وهي منطقة لا تظهر إلا عند انخفاض المدّ وتقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة للفلبين حيث أكدت هيئة التحكيم حقوق الفلبين السيادية وولايتها القضائية، وفي عام 1999 تعمدت مانيلا إرساء سفينة تابعة للبحرية الفلبينية هي «BRP Sierra Madre» على الضفة للحيلولة دون احتلال الصين لها، ومنذ ذلك الحين ظلت مجموعة صغيرة من مشاة البحرية الفلبينية على متن السفينة معتمدة على بعثات دورية لإعادة الإمداد، ونظرًا إلى أن السفينة لا تزال في الخدمة فإن أي هجوم مسلح عليها أو على أفرادها قد يستدعي التزامات الولايات المتحدة بموجب معاهدة الدفاع المشترك بين الولايات المتحدة والفلبين لعام 1951. وأدت المحاولات الصينية لعرقلة هذه البعثات إلى اشتباكات عالية الحدة مع الفلبين رغم أن وتيرة هذه الاشتباكات تراجعت بعد توصل مانيلا وبكين إلى ترتيب مؤقت في تموز 2024، وحتى آذار أفادت مانيلا بأن 13 مهمة لإعادة الإمداد وتناوب الأفراد نُفذت من دون حوادث غير اعتيادية، ومع ذلك لا تزال المخاطر قائمة ويرجع ذلك جزئيًا إلى اختلاف الجانبين بشأن نطاق هذا الترتيب، وأفادت

السلطات الفلبينية هذا الشهر بأن عناصر من خفر السواحل الصيني ضربوا بحارًا فلبينيًا بعصا خشبية خلال مواجهة متقاربة بين سفن صينية وفلبينية. ويقول مسؤولون فلبينيون إن بكين تستخدم سفن الأبحاث بصورة متزايدة لتعزيز مطالباتها مستشهدين بمسح صيني غير مصرح به أُجري في ضفة رید في أيار، كما تنشر الصين سفن أبحاث في المناطق الاقتصادية الخالصة لماليزيا وفيتنام، ووفقًا للسلطات الفلبينية تعمل هذه السفن بصورة متزايدة داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للفلبين من دون مرافقة من خفر السواحل أو الميليشيا البحرية وعادة ما تنسحب عند اعتراضها.

التنافس على المعالم البرية

في الوقت الذي تواصل فيه الصين الدفع بمطالباتها في البحر فإنها تعيد أيضًا تركيز اهتمامها على المعالم البرية المتنازع عليها بما فيها المعالم غير المأهولة، ففي تشرين الأول 2025 بدأت الصين أعمال تجريف واسعة النطاق لتوسيع شعاب الظبي في جزر باراسيل التي تقع على بعد نحو 215 ميلًا بحريًا شرق الساحل الأوسط لفيتنام، وفي حالتها الطبيعية كانت الشعاب تتكون من بقع رملية وجزر مرجانية صغيرة تظهر فوق سطح الماء عند أعلى مستوى للمدّ وقبل بدء أعمال التجريف الكبرى كانت تضم بالفعل موقعًا صينيًا صغيرًا، أما الأعمال الأخيرة وهي أول حملة صينية كبيرة لإنشاء الجزر منذ نحو عقد فتتسم بنطاق أوسع بكثير وتشير صور الأقمار الصناعية إلى أن الشعاب تتجه لأن تصبح أكبر موقع عسكري صيني في بحر الصين الجنوبي، ووفقًا لمبادرة الشفافية البحرية الآسيوية التابعة لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية يمكن أن تستوعب مدرجًا للطائرات وميناءً ومنشآت صاروخية ومخازن تحت الأرض وأنظمة للمراقبة والحرب الإلكترونية، ومن شأن ذلك توسيع قدرات الصين على الاستشعار والمراقبة باتجاه فيتنام وتعزيز قدرة عملياتها البحرية والجوية وزيادة مرونتها من خلال توفير بدائل إضافية فضلًا عن تمكين بكين من توسيع وجودها المدني في جزر باراسيل. ولا تقتصر أنشطة الصين الأخيرة على اليابسة على أعمال الاستصلاح واسعة النطاق وبناء البنية التحتية فقد اقتصر إنزال عناصرها في ساندي كاي على رفع علم صيني أمام الكاميرات لكن تحركات بكين هناك تحمل دلالات استراتيجية إذ لا تبعد الجزيرة الرملية سوى نحو ميلين بحريين عن جزيرة ثيتو التي تحتلها الفلبين، ما يجعل البحرين الإقليميين المحيطين بالمعلمين والبالغ عرض كل منهما 12 ميلًا بحريًا متداخلين بصورة شبه كاملة، ومن خلال تثبيت مطالبتها بساندي كاي تضيق الصين المجال العملياتي المتاح للفلبين حول أحد مواقعها الأمامية الرئيسية وتمهد الطريق أمام تحديات قانونية مستقبلية، فعلى سبيل المثال يمكن لبكين الاعتراض على الدوريات الفلبينية وغيرها من الأنشطة حول جزيرة ثيتو استنادًا إلى مطالبتها بالسيادة على المياه المحيطة بساندي كاي.

كما سعت الصين إلى ترسيخ سيطرتها الإدارية على ضفة سكاربورو التي تسيطر على الوصول إليها منذ عام 2012 من دون أن تحتل المعلم نفسه ففي أيلول 2025 وافقت بكين على إنشاء محمية طبيعية وطنية هناك، وقد بدت هذه الخطوة للوهلة الأولى غير ذات أهمية لكنها أكدت الولاية القضائية الصينية وأتاحت لبكين تقديم القيود المفروضة على الصيد باعتبارها إجراءات لإنفاذ القانون بهدف حماية البيئة، وفي نهاية أيار نشرت الصين منشأة

عائمة عند الضفة قال مسؤولون فلبينيون إنها كانت مأهولة وأكدت بكين أنها مخصصة لأغراض بحثية، وبعد أن طالبت مانيلا بإزالتها قامت سفينة أبحاث صينية بسحبها بعيدًا وفي هذا الشهر واجهت سفن تابعة لخفر السواحل الصيني سفنًا حكومية فلبينية كانت تنقل الوقود والغذاء إلى صيادين فلبينيين عند الضفة، ووفقًا لمسؤولين فلبينيين أطلقت السفن الصينية مدافع المياه ونفذت مناورة خطرة ضد سفينتين فلبينيتين. وتؤكد الصين أن من حقها اتخاذ إجراءات بشأن المعالم التي تدّعي السيادة عليها وبما أن مسألة السيادة في هذه الحالات لم تُحسم بخلاف الحقوق السيادية والولاية القضائية على المياه التي أوضحتها هيئة التحكيم في لاهاي فإن معظم التحركات الصينية على اليابسة تقع ضمن منطقة رمادية قانونيًا، وقد يشكل بعضها خرقًا للالتزامات البيئية المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ويترك ذلك للحكومات أسسًا قانونية واضحة أقل لمواجهة الأنشطة الصينية على اليابسة مقارنة بما يتوافر لها عند التصدي لأنشطتها في البحر. وعلى مدى نحو ربع قرن عملت الدول المطالبة بالسيادة على تحصين المعالم التي كانت تحتلها بالفعل لكنها امتنعت عن إقامة وجود سكاني في المعالم غير المأهولة، وهو سلوك حددته الصين ودول رابطة آسيان صراحةً بوصفه مجالًا لضبط النفس في إعلان سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي لعام 2002 وهو اتفاق سياسي غير ملزم، إلا أن الأنشطة الصينية الأخيرة المصممة لتطبيع الوجود الصيني والاقتراب تدريجيًا من احتلال هذه المعالم تقوض هذه القاعدة. وتحمل هذه التطورات مخاطر حقيقية فمن حق المسؤولين الفلبينيين أن يشعروا بالقلق من أن بكين تسعى إلى إقامة وجود مستدام على المعالم البرية غير المأهولة تمهيدًا لاحتلالها في نهاية المطاف، وإذا أقدمت الصين على احتلال ضفة سكاربورو وعسكرتها فإن تلك القاعدة إلى جانب القواعد الموجودة في جزر باراسيل وسبراتلي ستعزز قدرة بكين على مراقبة الأنشطة البحرية والجوية وإظهار قوتها عبر البحر، كما سيؤدي إنشاء مثل هذا الموقع المتقدم إلى توسيع قدرات الصين على الاستشعار والضرب لتقترب من مضيق لوزون وهو ممر مائي استراتيجي يفصل بين الفلبين وتايوان وسيجعل مانيلا في مرمى الضربات الصينية.

وقد تدفع التحركات الصينية أيضًا الدول المطالبة الأخرى إلى اتخاذ خطوات مماثلة بما قد يؤدي إلى مواجهات مع بكين وكذلك بين هذه الدول نفسها، ومن شأن ذلك كله أن يزيد من تقويض فرص التوصل إلى مدونة سلوك لبحر الصين الجنوبي وهي مجموعة أكثر تفصيلًا من القواعد وقد تكون ملزمة تسعى الصين ودول رابطة آسيان إلى وضعها منذ عقود، وحتى إذا كان التوصل إلى اتفاق نهائي أمرًا غير مرجح فإن الوهم الدبلوماسي القائم على أن الأطراف باتت قريبة من التوصل إليه قد وفر قدرًا من الاستقرار.

تكلفة المقاومة

يصعب التصدي لتحركات الصين فعمليات إنشاء الجزر على نطاق واسع والاشتباكات العنيفة في البحر تستقطب اهتمامًا دوليًا واسعًا وتفرض ردًا واضحًا أما رفع علم على معلم صغير ومغمور إعلاميًا أو إقامة منشأة عائمة مؤقتة عليه فمن السهل تجاهله أو التقليل من أهميته، ولم تثر واقعة ساندي كاي سوى رد محدود من واشنطن إذ اكتفى البيت الأبيض بالقول إن التقارير التي تحدثت عن استيلاء الصين عليها "مقلقة للغاية إذا صحت" وحتى عندما يتم

رصد مثل هذه التحركات قد تخلص الحكومات إلى أنها محدودة للغاية بحيث لا تستدعي الرد أو إلى أن الرد عليها قد ينطوي على خطر تصعيد المواجهة مع الصين، كما أن الغموض الذي يكتنف قانونية التحركات الصينية قد يثنيها عن اتخاذ موقف حازم، وهكذا قد تتمكن بكين من تغيير الوضع القائم من خلال تحركات تختارها بعناية لتجنب ردود الفعل التي أعقبت سلوكها الأكثر إثارة للجدل أو الواضح في مخالفته للقانون في البحر. وحتى الآن كانت الفلبين في طليعة الدول التي تتصدى للضغوط الصينية وقد دأبت مانيلا مؤخرًا على وصف نفسها بأنها "حارسة حرية البحار" وتعهدت بحماية البنية القانونية والمادية التي تتيح للعالم الإبحار والتجارة والازدهار، كما عمقت شبكة شراكاتها الأمنية بما في ذلك شراكتها مع الولايات المتحدة وزار وزير الدفاع الأمريكي بيت هيغسيث مانيلا بعد وقت قصير من توليه منصبه كما استثنت إدارة ترامب نحو 336 مليون دولار مخصصة لتحديث الجيش الفلبيني من التجميد الأوسع للمساعدات الخارجية، وفي أواخر العام الماضي أقر الكونغرس الأمريكي تشريعًا يجيز تقديم منح تصل قيمتها إلى 2.5 مليار دولار حتى عام 2030 لتمكين مانيلا من شراء معدات دفاعية أمريكية الصنع، وفي حزيران وافقت واشنطن على برنامج منح بقيمة 60 مليون دولار لتحديث قطاع الطاقة في الفلبين ودعم التنمية الاقتصادية. ويمكن للمساعدات العسكرية أن تعزز قدرات الفلبين في مجال المراقبة والعمليات، وتساعد على استمرار الدوريات وبعثات إعادة الإمداد، في حين يمكن للمساعدات في مجال الطاقة أن تعالج مواطن الضعف التي قد تستغلها بكين للحد من قدرة مانيلا على التصدي للضغوط الصينية. وبعيدًا عن الولايات المتحدة وسعت الفلبين دورياتها البحرية المشتركة مع أستراليا وعززت تعاونها الدفاعي مع اليابان كما أعلنت مانيلا وطوكيو مؤخرًا بدء مفاوضات لترسيم مناطقهما الاقتصادية الخالصة المتداخلة وفقًا لما تقتضيه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتتداخل المنطقة المعنية مع منطقة اقتصادية خالصة تمتد شرقًا انطلاقًا من تايوان وأدانت بكين هذه المفاوضات وأرسلت سفنًا تابعة لخفر السواحل فيما وصفته بأنه "دوريات لإنفاذ القانون" بهدف تعزيز مطالبتها بالسيادة على تايوان والحقوق البحرية المترتبة عليها، وحتى المفاوضات التي تُجرى للوفاء بالتزامات يفرضها القانون الدولي يمكن أن تستدعي إجراءات مضادة من الصين وأن تزيد تكلفة التعاون بالنسبة إلى دول المنطقة.

تحت وطأة الضغوط

قد تجد دول جنوب شرق آسيا التي تسعى إلى كبح أكثر السلوكيات الصينية اندفاعًا نفسها مضطرة إلى تبني نهج أكثر واقعية في التعامل مع النزاعات في بحر الصين الجنوبي، فقد ارتبط استقرار المنطقة ونموها جزئيًا بالحفاظ على علاقات قابلة للإدارة مع الصين، وقد تجعل الصدمات الخارجية الكبرى وفي مقدمتها الحرب في إيران والرسوم الجمركية الأمريكية إلى جانب الضغوط السياسية الداخلية، من الصعب بصورة متزايدة تجنب نوع من التقارب مع بكين. وقد تسعى حتى الفلبين إلى التوصل إلى تفاهم مع الصين فهي من أكثر دول جنوب شرق آسيا تضررًا من التداعيات الاقتصادية للحرب في إيران إذ تستورد نحو 98% من احتياجاتها من النفط الخام من "الشرق الأوسط" ومن بين ثلاثة ملايين من مواطني دول جنوب شرق آسيا الذين يعيشون أو يعملون في تلك

المنطقة، يُقدَّر عدد الفلبينيين بنحو 2.4 مليون شخص وتؤدي اضطرابات إمدادات الطاقة وحالة عدم اليقين التي تحيط بتدفقات التحويلات المالية إلى تفاقم تداعيات الرسوم الجمركية الأمريكية في وقت يواجه فيه الرئيس فرديناند ماركوس الابن ضغوطًا شعبية بعد أن أسهمت إخفاقات مرتبطة بالفساد في مشاريع البنية التحتية للسيطرة على الفيضانات في مقتل مئات الأشخاص عام 2025، وفي بداية ولايته الرئاسية الممتدة ست سنوات التي بدأت عام 2022 أبلغ ماركوس بكين بأن النزاعات البحرية ليست محصلة العلاقات الثنائية، وفي آذار قال إن الحرب في إيران قد توفر الدافع للتوصل إلى اتفاق مع بكين بشأن تطوير موارد النفط والغاز وبعد أيام استأنفت حكومته محادثات رفيعة المستوى مع الصين بشأن التعاون في مجال الطاقة وخفض التصعيد البحري. ومع ذلك لا يزال التعاون في مجال الطاقة بين الصين والفلبين محفوفًا بالتعقيدات فقد انهارت مفاوضات سابقة جرت عامي 2018 و2019 بسبب القيود الدستورية الفلبينية ورفض الصين الاعتراف بالحقوق السيادية للفلبين في أي اتفاق نهائي، ولا تزال المؤسسة الدفاعية الفلبينية والرأي العام في البلاد ينظران إلى بكين بقدر كبير من الريبة وقد يؤدي أي انطباع بأن ماركوس يعقد صفقة مع الصين إلى مزيد من تراجع مكانته السياسية، كما أن استمرار العمليات الصينية في المعالم البرية التي تطالب الفلبين بالسيادة عليها أو حولها أو داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للفلبين يمكن أن يقوض المفاوضات سريعًا. ومع ذلك إذا تمكنت مانيلا وبكين من تجاوز هذه التعقيدات واستمر تراجع المواجهات المباشرة - وهو أمر تُظهر الاشتباكات التي وقعت في أواخر تموز أنه ليس مضمونًا على الإطلاق - فقد ينشأ تقارب هادئ بين الجانبين، وليس من الضروري أن ينطوي ذلك على التخلي عن المطالبات الفلبينية فقد تسعى مانيلا عمليًا إلى تجنب المواجهات البحرية بدرجة أكبر، وتقليل اعتمادها على الكشف العلني عن التحركات الصينية وإيلاء أهمية أكبر لاستقرار العلاقات مع بكين. وقد يجعل أي تحول فلبيني من هذا القبيل من الصعب على الولايات المتحدة ودول أخرى التصدي للمطالبات الصينية التوسعية، فقد عززت الطعون القانونية الفلبينية والمواجهات البارزة مع الصين الحجة الأمريكية القائلة إن بكين تتجاهل القانون الدولي وإن هناك طلبًا إقليميًا على الدعم الأمريكي لمواجهة تحركاتها، وإذا تراجعت مانيلا فقد تجد واشنطن صعوبة أكبر في حشد ردود منسقة على تحركات بكين في بحر الصين الجنوبي وخارجه.

الحفاظ على الموقف

بعد عقد من تركيز الضغوط الصينية على انتهاك حقوق الدول الأخرى في البحر تعيد بكين الآن توسيع نطاق التنافس ليشمل اليابسة بما في ذلك المعالم غير المأهولة، وفي كلا المجالين تظل الغاية الصينية واحدة: تراكم عناصر التفوق تدريجيًا بدلًا من تحقيق انتصار حاسم في مواجهة واحدة، ومن خلال الجمع بين التكتيكات الأكثر هدوءً والتحركات الأكثر تصادمية في البحر والعمل غالبًا دون أن يلحظها أحد ضمن مناطق رمادية قانونيًا على اليابسة تراهن بكين على قدرتها على تطبيع سيطرتها تدريجيًا في أنحاء بحر الصين الجنوبي، ويتطلب التصدي لهذه الاستراتيجية أكثر من القوة البحرية التقليدية. فلا تزال القوة البحرية الأمريكية مهمة للردع وللاستجابة في حال

استخدام القوة المسلحة لكن خفر السواحل الأمريكي أكثر ملاءمة للتعامل مع المواجهات الواقعة ضمن المنطقة الرمادية، إذ يمكنه تسيير دوريات إلى جانب قوات خفر السواحل الإقليمية بصفته جهة لإنفاذ القانون كما يمكنه التعامل مع خفر السواحل الصيني والميليشيا البحرية الصينية مع مخاطر تصعيد أقل مقارنة بنشر القوات البحرية، ومن شأن مواصلة توسيع الدور الإقليمي لخفر السواحل الأمريكي أن تساعد الحلفاء والشركاء على مراقبة الأنشطة الصينية وتوثيقها بفاعلية أكبر. وينبغي لواشنطن أن تستجيب بصورة متسقة وسريعة لكل من أعمال البناء الصينية واسعة النطاق ومحاولاتها الأكثر هدوءً لتأكيد السيادة، فقد انضمت إلى مانيلا في رفض إعلان بكين إنشاء محمية طبيعية وطنية في ضفة سكاربورو لكنها اكتفت بإبداء قلق مبهم إزاء إنزالها في ساندي كاي ولم تصدر أي رد علني على أعمال الاستصلاح في شعاب الظبي، وينبغي لواشنطن أن تؤكد مجددًا ضرورة التزام بكين بتعهدها لعام 2002 بعدم إقامة وجود سكاني في المعالم المتنازع عليها وغير المأهولة حاليًا. كما ينبغي لها التشديد على المبادئ والأعراف القانونية ذات الصلة ومنها ضرورة امتناع الدول المطالبة عن إجراء تغييرات لا رجعة فيها على المعالم بما يؤدي إلى تفاقم النزاعات وتعقيد أي تسوية مستقبلية، وأن أعمال الاستصلاح لا يمكن أن تغير الوضع القانوني لأي معلم أو تنشئ استحقاقات بحرية جديدة وأن أفعال السيطرة المادية والبناء ورفع الأعلام والإدارة الأحادية الجانب لن تؤدي بصورة عامة إلى تعزيز الموقف القانوني لأي طرف، ولا يتطلب أي من ذلك أن تتخلى واشنطن عن موقفها التقليدي المحايد إزاء المطالبات المتنافسة بالسيادة. وحيثما كان ذلك مناسبًا ينبغي لواشنطن أن تعزز تصريحاتها العلنية بإجراءات اقتصادية محددة الهدف وأن تدعم الدول المطالبة التي تسعى إلى اتخاذ إجراءات قانونية ضد السلوك الصيني غير المشروع، وقد لا تؤدي هذه الإجراءات إلى إضعاف السيطرة الصينية الراسخة على معالم مثل شعاب الظبي بصورة كبيرة لكنها يمكن أن تعرقل تطبيع الأنشطة الصينية وترفع تكلفة مواصلة بكين ترسيخ سيطرتها وتردع تحركات مماثلة في أماكن أخرى، وتتمثل إحدى الأولويات في منع بكين من استصلاح ضفة سكاربورو وإقامة موقع دائم فيها وينبغي لواشنطن ومانيلا أن تتفقا مسبقًا على استجابة دبلوماسية واقتصادية وعملياتية متدرجة لأي محاولة من هذا القبيل.

وتعتمد هذه الجهود على مصداقية واشنطن إذ يتعين على دول المنطقة أن تثق بقدرة الولايات المتحدة على التصرف بصورة موثوقة ومواجهة الصين من دون تصعيد غير ضروري والالتزام بالقانون الدولي الذي تستند إليه في مواقفها، كما يتعين على واشنطن تعميق انخراطها الاقتصادي والدبلوماسي في أنحاء جنوب شرق آسيا وتصحيح مسار سياساتها في المنطقة وخارجها بما يحد من قدرة شركائها على مقاومة بكين، وقبل كل شيء يتعين على الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها أن يدركوا طبيعة التقدم الصيني في البحر واليابسة وأن يتعاملوا معه على هذا الأساس، قبل أن تؤدي الآثار التراكمية لأفعال تبدو محدودة كل على حدة إلى ترسيخ نظام إقليمي جديد.